تجارة الأعضاء البشرية

مكتب التشغيل في السويداء يؤمن فرصاً للعمل لـ١٦ ألفاً من أصل ٥٧ ألف طالب

السويداء – عبير صيموعة

المضحك المبكي في مكتب التشغيل في السويداء أن مئات المسجلين الطالبين لفرصة عمل تمت إحالتهم إلى التقاعد قبل أن يحصلوا حتى على فرصة عمل، ويؤكد هذا الواقع ما أشار إليه مدير مكتب التشغيل في السويداء أمجد عزام أن هناك نحو ٢٠٠٠ مسجل لدى المكتب قد جرى ترقين قيودهم بسبب بلوغهم السن التقاعدي رغم أنهم قاموا بالتسجيل لدى المكتب من تاريخ تأسيسه عام ٢٠٠١ وخاصة من تجاوزت أعمارهم الـ٤٥ عاماً حين التسجيل موضحاً أن عدد المشتغلين في المحافظة ممن تم ترشيحهم عن طريق مكتب التشغيل حتى نهاية عام ٢٠١٤ قد وصل إلى ١٦ ألفاً و٣٥٦ مشتغلا في حين بلغ عدد المسجلين بالمكتب المشتغلين وغير المشتغلين حتى تاريخه قد وصل إلى ٥٧ ألفاً و٧٣٠ مسجلاً.
ويبين عزام أنه ومن ضمن المسجلين في مكتب التشغيل ممن حصلوا على فرصة عمل ٤٦٥٣ من خريجي الجامعات، في حين بقي ٢٧١٦ من عدد المسجلين من حملة الشهادة الجامعية من دون فرصة عمل، كما وصل عدد المشتغلين من خريجي المعاهد إلى ٣٠٨١ مشتغلا في حين وصل عدد المسجلين بالمكتب من خريجي المعاهد ٧٩٧٧، أما حملة الشهادة الثانوية فقد بلغ عدد المشتغلين ٢٠١٣ مشتغلاً من أصل ١٨ ألفاً و٤٥١ مسجلاً، في حين اشتغل ١٣٦٦ من حملة الشهادة الإعدادية في حين عدد المسجلين لدى المكتب من حاملي الشهادة قد وصل إلى ٧٩٨٣ مسجلا إضافة إلى ١١٥٠ مشتغلا كمهنيين رغم أن المسجلين كأصحاب مهن ٢٠٥٤ مهنيا، أما المسجلون كسائقين فقد وصل عدد المشتغلين إلى ١٠٣٩ مشتغلا إلا أن عدد المسجلين كسائقين وصل إلى ٥ آلاف و٥٠٥ سائقين ليبقى عدد المشتغلين من عمال عاديين ٣٠٥٤ عاملاً في حين أن المسجلين ضمن تلك الفئة ١٣ ألفاً و٤٤ عاملاً عادياً.

مساعدة لذوي الطلاب

التربية: عدم التشدد في موضوع اللباس المدرسي وتحديد اللوازم المدرسية بدقة

الوطن

أكدت وزارة التربية من جديد على تعاميمها السابقة القاضية بعدم التشدد مع التلاميذ والطلاب في موضوع اللباس المدرسي وقبول الموجود المناسب منه.
وطلبت إلى مديري المدارس التعامل مع التعاميم بوعي وحس ومسؤولية ومتابعة وبحزم ومسؤولية واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المخالفين.
وأشارت التربية في تعميم جديد أصدرته أمس إلى الحرص على الدقة في تحديد المطلوب من اللوازم المدرسية لزوم العملية التربوية وبدقة لكون كل تلك التوجيهات والتأكيدات تشكل جزءاً مكملاً ومترابطاً مع التعليمات السابقة لمواجهة الظروف التي فرضتها الأزمة، ومساعدة الطلاب وذويهم في تأمين متطلبات بدء العام الدراسي.

صدور مفاضلتي الفرع العلمي والثانويات المهنية

التعليم العالي لـ«الوطن»: إعلان التسجيل المباشر للأدبي مساء اليوم

فادي بك الشريف

أصدرت وزارة التعليم العالي مفاضلة القبول الجامعي للفرع العلمي ومفاضلة الثانويات المهنية للعام الدراسي ٢٠١٥–٢٠١٦ على أن يبدأ التسجيل وتقديم الطلبات من ٦ أيلول القادم ولغاية ١٧ من الشهر ذاته في مراكز التسجيل التي تم الإعلان عنها في دليل الطالب.
وبينت مصادر الوزارة لـ«الوطن» أن إعلان التسجيل المباشر للفرع الأدبي يصدر مساء اليوم، علماً أنه سيتم قبول جميع الطلاب في الفرعين العلمي والأدبي.
وكان وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني أكد لـ«الوطن» أن عدد المقبولين في الأدبي يبلغ ٥١ ألف طالب وفي العلمي يقدر بنحو ٧١ ألف طالب مقبول بزيادة ٢٠ ألف طالب وفائض مقاعد يقدر بـ٣٠٪.

نقابة الصيادلة تدخل على خط رقابة الدواء

الحسن لـ«الوطن»: مشروع مرسوم لهيئة المواد الدوائية والغذائية تتبع لرئاسة الحكومة

محمد منار حميجو

كشف نقيب صيادلة سورية محمود الحسن أنه تم رفع مشروع مرسوم عبر وزارة الصحة لإحداث هيئة عامة لمراقبة الدواء والغذاء وتوفيرهما في حال كان هناك نقص في المادتين، موضحاً أن الهيئة ستكون مستقلة تتبع لرئاسة مجلس الوزراء باعتبار أن مهمتها مراقبة تصنيع الدواء والغذاء عبر مخابر خاصة بها.
وبيّن الحسن لـ«الوطن» أن الهيئة سيكون لها دور كبير في توفير الأدوية والغذاء ولا سيما للمناطق التي تعاني نقصاً فيهما وأنها تشابه في عملها عمل المنظمات العالمية، مشدداً على ضرورة إحداثها في ظل الظروف الراهنة التي تعانيها البلد وأن مراقبة صناعة المواد الدوائية والغذائية أصبح أمراً ضرورياً.
وأضاف الحسن: إن إدارة الهيئة سيكون من المختصين في مجال تصنيع الدواء والغذاء بحيث تكون التحاليل الصادرة عنها دقيقة، موضحاً أن آلية عملها يبدأ في سحب عينات من المصانع الدوائية والغذائية وتحليلها في المخابر للتأكد من صحة استهلاكها، مشيراً إلى أنها لن تأخذ دور وزارتي الصحة والتموين في هذا المجال وذلك أن دورها يكون مساعداً لهما ولا سيما أنها ستكون مستقلة أي أنه لا ضغوطات عليها وهذا سيعطيها قوة في اتخاذ قرارها وفقاً لنتائج التحاليل الصادرة عن المخابر التابعة لها.
وقال الحسن: إن الهيئة سيكون لها دور في تطوير الصناعة الدوائية والغذائية في سورية وهي شبيهة بالكثير من المنظمات العالمية التي تعمل في هذا المجال ولذلك كان من الضروري إحداثها بحيث يكون القائمون عليها من أهل الاختصاص وتتبع لرئاسة الحكومة مباشرة لكيلا يشكل عليها أي ضغط في عملها.
وأكد الحسن أن وزارة الصحة استجابت لإحداث هذه الهيئة ولذلك فإنها مستعدة للتعاون على تشكيلها باعتبار أن الهدف منها مراقبة تصنيع الأدوية وبيعها في الأسواق، مشيراً إلى أن النقابة تعمل حالياً علي تسريع إحداثها.
وبيّن الحسن أن إحداث الهيئة جاء بناء على طلب الصيادلة لكي يكون لها الدور الكبير في مراقبة المواد الغذائية والدوائية عبر مخابر مستقلة يشرف عليها الصيادلة والأطباء المخبرون، معتبراً أن هناك العديد من ضعاف النفوس الذين يحاولون نشر المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك أو الأدوية المهربة ولا سيما أن تجار الأزمات في كل مكان ومن هذا المنطلق كان لا بد من العمل على إحداث هيئة تراقب تصنيع الأدوية والأغذية وطريقة بيعها في الأسواق لحماية المواطن من أي مواد فاسدة.
وارتفع سعر الدواء في الشهر الحالي إلى ٥٠ بالمئة ما أثار ذلك الكثير من السخط والاستياء من المواطنين معتبرين أن هذا يعتبر تخلياً للدولة عن دعم الصناعة الدوائية.
وأعلن نقيب الصيادلة في لقاء سابق مع «الوطن» أن النقابة لم تطالب برفع سعر الدواء بل توافره في السوق وبأسعار مناسبة وأن النقابة ليست مع رفع المادة الدوائية بهذا الشكل بل بشكل تدريجي بحيث لا يشعر المواطن بارتفاعه.

الأسماك تتغذى على الفراريج والتموين بعيدة عنا

حماة - محمد أحمد خبازي

على الرغم من كل التحذيرات الطبية التي تحظر استخدامها كعلف للأسماك، فإن بعض أصحاب المسامك العاملة في حماة، يستخدمون بقايا الفراريج وأحشاءها علفا لأسماكهم، من دون أي معالجة، الأمر الذي ينهى عنه الأطباء البيطريون وأهل الاختصاص العلمي.
وما يلفت الانتباه، هو مشاهدة سيارات شاحنة مغلقة على الطرقات العامة ما بين سلمية التي تنشط فيها صناعة الدواجن وبيعها، وحماة المدينة والريف التي تستجر بعض مسامكها بقايا تلك الفراريج وأحشاءها من محال الباعة بسعر يتراوح ما بين ٢٥–١٠٠ ليرة للكيلو غرام.
وقال عدد من المواطنين لـ«الوطن»: كنّا نعتقد أن هذه الظاهرة المقلقة والممرضة والبشعة قد انتهت، أو لم يعد لها وجود في ظل الظروف الراهنة، أو أن ممارسيها والمستفيدين منها قد اقتنعوا بخطرها وضررها على الصحة العامة فأقلعوا عنها، أو أن الجهات المعنية بسلامة وصحة المواطن والبيئة قد تابعتها حتى قضت عليها قضاء مبرما !!
لكن، وللأسف لا هذا ولا ذاك، فالأمر إلى تفاقم، والظاهرة إلى تنام في غياب الرقيب والحسيب، وانتشار الفساد والمتاجرة بكل شيء بدءاً من الأخلاق وصولاً إلى بقايا وأحشاء الفراريج!!
وقال المواطن سامر النجار ومخلص المحيميد ومحمد عبد الرحيم: في كل يوم نرى على طريق سلمية – حماة، شاحنات صغيرة مغلقة بإحكام، وعلى الرغم من إغلاقها المحكم تفوح منها روائح تقطع الأنفاس، وتشر منها مياه آسنة مائلة للحمرة، أشد قباحة من الرائحة، ويؤشر لك سائق الشاحنة أن تجاوزني، فتتجاوزه لتسأل وتعلم أن محتويات الشاحنة بقايا وأحشاء الفراريج التي ترمى في بعض المسامك كعلف للأسماك من دون أي معالجة فنية أو صحية، تجعل منها علفا صالحا للاستخدام!!
ويقول المواطن منذر السلوم: أين الجهات الرقابية والبيئية المعنية بهذا الأمر، أليس من الضروري أن تمنع وصول هذه البقايا المقرفة إلى المسامك التي تستجرها بحجة غلاء الأعلاف النظامية والصحية؟
طبيب بيطري قال لـ«الوطن»: لا يجوز إطعام الأسماك هذه البقايا لكونها غير صالحة، ولا يجب أن يتم ذلك إلا بعد معالجتها فنيا وفي مخابر خاصة تتوافر فيها كل الشروط العلمية، ففي البلدان المتقدمة تدخل هذه البقايا في علف الأسماك، ولكن بعد تجفيفها وإضافة إليها مواد أخرى ضرورية في تربية الأسماك.
ورداً على سؤال لـ«الوطن» حول مراقبة المسامك العاملة في المحافظة، ومصادرة مثل تلك الشاحنات قال مصدر في تموين حماة: إطعام الأسماك ببقايا الدواجن ممنوع على الإطلاق، وبصراحة لم ننظم أي ضبط خلال الفترة الماضية لوقوع المسامك في مناطق بعيدة، لا نستطيع الوصول إليها، ولعدم تلقينا أي شكوى حول هذه المسألة.

الفلاح الخاسر الأكبر والمستهلك الضحية الأكبر والتاجر الرابح الأكبر

التكلة: تراجع كبير في زراعة المحاصيل الاستراتيجية بسبب عدم توافر مستلزمات الزراعة وانعدام التمويل

محمود الصالح

يعاني المشتغلون في القطاع الزراعي خلال هذه الفترة من تراجع مصادر معيشتهم نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي وعدم استلام محاصيلهم من الجهات الحكومية بالنسبة للمناطق الساخنة ما أدى لتراجع كبير في كميات الإنتاج وبشكل خاص المحاصيل الاستراتيجية.
ونتيجة ذلك يدفع الفلاح مع أسرته الضريبة الكبرى جراء ذلك وبغية الاطلاع على هذا الواقع من أصحاب الشأن تحدثنا إلى محمد سليم تكله عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام للفلاحين الذي أفادنا حول واقع زراعة القمح قائلاً: انعكست الأزمة الراهنة سلباً على العمل والإنتاج في معظم القطاعات ومن ضمنها القطاع الزراعي الذي يحتل الحيز الأكبر من مقومات ودعائم الاقتصاد الوطني بما يشغله بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٠٪ من حجم القوى العاملة التي تعمل في الزراعة وبفضل ثبات الإخوة الفلاحين في أراضيهم وحقولهم وتضحياتهم استطاع القطاع الزراعي أن يتابع مسيرته الإنتاجية من دون توقف، لكننا لا نستطيع أن ننفي تأثر هذا القطاع بالأزمة الراهنة وبالنسبة لزراعة القمح الذي بلغت نسبة تنفيذ خطة زراعته السنوية قبل الأزمة ١٠٠٪ وأحياناً أكثر من ذلك انخفضت إلى حدود ٧٠٪ هذا الموسم ما أدى إلى انخفاض الإنتاج وذلك بسبب عدم توافر مستلزمات الإنتاج من محروقات وأسمدة وبذار بالكميات المطلوبة وارتفاع أسعارها لاسيما في المناطق الساخنة.
وصعوبة الوصول إلى الحقول والقيام بالنشاط الزراعي ونقل مستلزمات الإنتاج وأحياناً انعدام هذه الإمكانية في المناطق الساخنة وكذلك صعوبة نقل الإنتاج إلى الأماكن الآمنة، وتوقف عمليات التمويل من المصرف الزراعي للإخوة الفلاحين بمستلزمات الإنتاج خلال سنوات الأزمة وعن تراجع زراعة محصول القطن قال التكلة: تم التخطيط في الموسم الحالي لزراعة ١٢٤٨٩٤ هكتاراً بمحصول القطن موزعة على المحافظات التي تزرع المحصول وبلغت المساحة المزروعة فعلياً ٤٤١٠٩ هكتارات بنسبة تنفيذ لا تتجاوز ٣٥٪ من المساحة المخططة ويعود سبب التراجع إلى أن أكثر من ٦٠٪ من المساحة المخططة تقع في المناطق الساخنة التي لا يمكن تأمين مستلزمات الإنتاج إليها عن طريق مؤسسات الدولة وإحجام الفلاحين وخاصة في المنطقة الشرقية عن زراعة القطن بسبب الخسائر التي تكبدوها العام الماضي ومنها عدم فتح مراكز استلام للقطن في الحسكة وصعوبة إيصال الإنتاج إلى المنطقة الوسطى.
والأسعار التي وضعت في العام الماضي كانت وفق الآلية المعتمدة وهي التكاليف +٢٥٪ هامش ربح وهذا منصف للفلاح.
وعن أسباب ما جرى بالنسبة لمحصول الشوندر السكري أكد أن زراعة المحصول تراجعت بسبب الظروف الراهنة وعدم توافر مستلزمات الإنتاج بالأوقات المطلوبة وارتفاع أسعارها واقتصرت زراعته في الموسم الحالي على محافظة حماة منطقة الغاب حيث بلغت المساحة المخططة ٩٩٠٠ هكتار زرع منها ٩٨٤ هكتاراً نسبة ١٠٪ والإنتاج كان بحدود ٣٢ ألف طن ولم يتم تصنيع الإنتاج لعدم وجود جدوى اقتصادية.
وبالنسبة لواقع إنتاج المحاصيل الصيفية والخضار وعمليات تسويقها قال: كان إنتاج المحاصيل الصيفية والخضراوات جيداً في هذا الموسم لكن الحالة الأمنية والطرقات لعبت دوراً كبيراً في عدم انتظام تدفق الإنتاج إلى الأسواق ومراكز المدن إضافة إلى أن ارتفاع أجور النقل الداخلي كانت عاملاً مؤثراً في تحديد سعر مبيع المحاصيل للمستهلك وبسبب انخفاض الصادرات إلى دول الجوار ومحدودية إمكانيات مؤسسة الخزن والتسويق يتكدس الإنتاج في الأسواق المحلية وبأسعار منخفضة وبأقل من كلفة الإنتاج أحياناً وعلى كل حال الفلاح هو الخاسر الأكبر في العملية الإنتاجية لأنه مضطر لبيع إنتاجه بأرخص الأثمان بسبب عدم قدرته على تسويقه ذاتياً والمستهلك يدفع ثمناً أعلى من السعر الحقيقي بسبب الأرباح التي يجنيها التجار والوسطاء والسماسرة.

الصبّارة الواحدة بـ٢٥ ليرة

اللاذقية - عبير سمير محمود

لا أحد يعرف ما سبب ارتفاع أسعار الخضر والفواكه في اللاذقية، فكل صاحب محل يردّ السبب حسب مبرر حفظه سلفاً دون أن يقتنع به ليقنع غيره!! فأحدهم يقول بسبب ارتفاع الدولار وآخر يقول بسبب ارتفاع سعر المازوت، وثالث يعز السبب إلى أن الموسم «بنهايته» لو فرضنا أن الموسم بنهايته «للبطيخ» مثلاً فلم ارتفاع سعر الخيار قبل شهر من نهاية موسمه!! وكذلك البندورة والبطاطا وغيرها كما تقول إحدى المواطنات لـ«الوطن» وهي تبتاع بعض حبات من البندورة وكم «طاب من الصبّارة» لتغني ممازحة يا مصبّرني... كحال كل مواطن في سوق الخضر الذي لم يشهد ازدحاماً كبدايات أسبوع سابق وخاصة أن الشهر في نهايته والناس نفَضت جيوبها كما ذكر بعض المواطنين وهم يتجولون داخل السوق باحثين عن السعر الأرخص لتكتمل «طبخة اليوم» التي باتت تتطلب ما لا يقل عن ٢٥٠٠ ليرة كحد وسطي طبعاً من دون أي نوع من اللحوم ودون ثوم كما قالوا.
وفي جولة على أسواق الخضر باللاذقية رصدت «عين الوطن» ارتفاع أسعار كل أنواع الخضر والفاكهة دون استثناء وتفاوتها بين محل وآخر فكانت كالتالي:
كيلو البندورة يتراوح بين ١١٠ – ٢٠٠ ليرة سورية، الخيار يبدأ بـ١٦٠ وصولاً لـ٢٥٠ ليرة وهو أعلى سعر له منذ فترة طويلة، الباذنجان بين ١٥٠ – ٢٠٠ ل.س، البطاطا بين ١١٠ – ١٢٥، الباميا بين ٣٥٠ – ٣٧٥، فاصولياء نوع عيشة خانم تتراوح بين ٢٠٠ – ٣٠٠ ليرة، الثوم بين ٨٠٠ – ١٢٠٠ ليرة، البصل اليابس بين ١١٠ – ١٢٥، البطيخ الأحمر بين ٧٠ – ٧٥ ل. س. ومن الفاكهة سجل سعر كيلو التين تفاوتاً بين ٤٠٠ – ٥٠٠ ل.س بارتفاع نحو عشرة أضعاف عن سنوات سابقة، العنب يتراوح بين ٢٠٠ – ٣٥٠ حسب نوعه، الخوخ بين ٢٥٠ – ٣٠٠، الدراق بين ٢٠٠ – ٣٢٠، التفاح بين ٢٠٠ – ٣٠٠ حسب نوعه، الصبار – الذي تشتهر به اللاذقية – يباع «بالصبارة الواحدة» حيث يتفاوت سعرها بين ١٥ – ٢٥ ليرة للصبارة الواحدة التي كانت تباع ما قبل الأزمة بليرة واحدة فقط!

كلام رسمي جداً

الاتحاد المهني للبناء: إنتاجنا من الإسمنت تراجع من ٥ ملايين طن إلى النصف

ورد في العدد رقم ٢٢١٩ تاريخ ٢٧ / ٨ / ٢٠١٥ في نشر التقرير الصحفي عن تراجع الإسمنت في سورية خلال الأزمة من خمسين مليون طن إلى خمسة وعشرين مليون طن والصحيح هو أن الإنتاج كان خمسة ملايين طن فقط وتراجع إلى مليونين ونصف المليون طن فقط ولذلك اقتضى التنويه.